ورقة علمية

تأثير الحرب الإسرائيلية على الأمن المُجتَمعي في قطاع غزة

دراسة حول تحدِّيات تعطيل جهات إنفاذ القانون

2025–2023

ضياء نعيم الصفدي   بكر عبد الحميد الضابوس

تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.......... 1

مُلخص الدراسة 2

مقدمة.......... 3

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي.......... 4

ثانياً: دور الاحتلال الإسرائيلي في تقويض جهات إنفاذ القانون 10

ثالثاً: تصاعد الفوضى ونزع الأمان: الفراغ الأمني القاتم (نماذج واقعية وضربة في صميم العدالة)..... 17

رابعاً: الأمن المجتمعي وجهات إنفاذ القانون بعد العاصفة.......... 27

الخاتمة.......... 30

Abstract.......... 32

مُلخص الدراسة

تأثير الحرب الإسرائيلية على الأمن المُجتَمعي في قطاع غزة:
دراسة حول تحدّيات تعطيل جِهات إنفاذ القانون
2023–2025

يُشكّل قطاع غزة، وهو شريط ساحلي ضيق وكثيف السكان، نقطة توتر جيوسياسي وأمني دائمة. وقد شَهِدَ القطاع على مرّ السنين صراعات متعدّدة تركت ندوباً عميقة في نسيجه الاجتماعي وبنيته التحتية، ومع كلّ جولة تصعيد عسكري، تتفاقم أزمة انعدام الأمن المجتمعي ليمسّ في ذلك جهات إنفاذ القانون.

وتُعدّ جهات إنفاذ القانون مثل الشرطة المدنية، والأجهزة الأمنية والقضائية الأخرى، الركيزة الأساسية للحفاظ على النظام والاستقرار المجتمعي، إلا أنّ تعطيل هذه الجهات خلال الحرب الإسرائيلية خَلّفَ أزمة إنسانية ومؤسسية عميقة تُضْعِف قدرة المجتمع على الصمود والتعافي، لتجد هذه الجهات نفسها بين مطرقة التدمير الخارجي وسندان الفوضى الداخلية.

وقد أظهرت الدراسة أنّ الاحتلال الإسرائيلي لَعِبَ دوراً مباشراً في تعطيل جهات إنفاد القانون؛ من خلال تفكيك البنية الأمنية الرسمية، وتدمير المحاكم والنيابات العامة، ونقابة المحامين، مما أدى إلى انسحابٍ قسري وانهيار للأمن المدني، وانهيار نظام العقوبات، وانتشار الفوضى، وحدوث شللٍ تام في منظومة العدالة، وتقويض حقوق المواطنين. وامتدّت هذه التداعيات لتشمل آثاراً قانونية واجتماعية بعيدة المدى.

الكلمات المفتاحية:

الأمن المجتمعي	إنفاذ القانون	السلطة القضائية
الشرطة المدنية	مراكز الإصلاح والتأهيل	الاحتلال الإسرائيلي
	قطاع غزة	

تأثير الحرب الإسرائيلية على الأمن المُجتَمعي في قطاع غزة:
دراسة حول تحدّيات تعطيل جِهات إنفاذ القانون
2023–2025

ضياء نعيم الصفدي[1] وبكر عبد الحميد الضابوس[2]

مقدمة:

إن الحق في الأمن من أهم الحقوق التي كرّستها الأنظمة القانونية الوطنية والدولية، وسبقتها في ذلك أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، فمن أعظم النّعم التي يُنْعِم الله تعالى على عباده هي نعمة الأمن والسّلام، حيث يقول تعالى ذكره: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤﴾ [قريش: 3-4].

بَيْدَ أنّ الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ اندلاع الحرب الوحشية على قطاع غزة في 2023/10/7 وحتى دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 2025/10/10 كان يعمل جاهِداً وبشكل مُمَنهج ومُهَنْدَس في قطاع غزة على تقويض "الأمن المجتمعي Community Security" الذي يُعدّ أحد أركان وأبعاد مبدأ "الأمن الإنساني Human Security" ككل، وقد قام الاحتلال بذلك عن طريق قَصفه مراكز الشرطة وقتل ضباطها، وتدمير النيابات والمحاكم بكافة أنواعها، والمؤسسات الحقوقية، من أجل العمل على زيادة وتيرة حالات الانفلات الأمني والقانوني، وتصاعد عمليات النهب وانتشار السلاح، وبثّ الفوضى، وانتشار الجرائم الأخرى، ونزع الأمان في القطاع.

ونتيجة لذلك، انتشرت ظاهر السطو على الأملاك العامة والخاصة من قِبل فئات خارجة عن القانون، وعن الدِّين، تهدف لبث الرعب في صفوف الغزيين، ونزع أمنهم وأمانهم، عن طريق سرقتهم خفية، أو سلبهم علناً، باستعمال السلاح أو التهديد باستعماله، وذلك كلّه تحت غطاء وحماية جوية واستخباراتية من قبل الجيش الإسرائيلي.

---

[1] ضياء الصفدي: مدرب قانوني معتمد P.T.A. باحث دكتوراة – قانون عام، حاصل على ماجستير في القانون العام من الجامعة الإسلامية بغزة سنة 2023. نُشِر له كتاب مشترك بعنوان: **إسرائيل والذكاء الاصطناعي**، سنة 2025. كما نُشِرت له العديد من الأبحاث العلميَّة المحكَّمة والأوراق العلميَّة.

[2] بكر الضابوس: حاصل على ماجستير في القانون العام من الجامعة الإسلامية بغزة سنة 2025. مساعد قانوني في وزارة المالية الفلسطينية منذ سنة 2020، ومدرب قانوني معتمد في مركز الحق والعدالة القانوني بغزة منذ سنة 2020، ومحاضر قانوني في مؤسسة أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية بغزة منذ سنة 2017.

إنّ موضوع الورقة الراهنة يتمحور حول تفكيك مبدأ الأمن المجتمعي على الأخص فيما يتعلق بتدمير وتفكيك وتعطيل الجهات المَعنيّة بإنفاذ القانون في قطاع غزة؛ كأجهزة الشرطة، والمحاكم النظامية والشرعية، والنيابات العامة، ونقابة المحامين، وغير ذلك ممن لها علاقة بضبط النظام وحلّ المشكلات داخل المُجتمع الغَزي. وعلى ضوء ذلك، نرصد في هذه الورقة نماذج ووقائع من أشكال الفلتان الأمني ودور الاحتلال الإسرائيلي في تعزيز الفوضى في حياة ونفوس الغزيين من خلال العمل على تقويض مبدأ الأمن المجتمعي وعلى الأخص جهات إنفاذ القانون، وذلك كلّه منذ 2023/10/7 وحتى دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 2025/10/10.

وعلى هدي ما سبق، قُسّمت الورقة إلى ثلاثة بنود، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي.

ثانياً: دور الاحتلال الإسرائيلي في تقويض جهات إنفاذ القانون.

ثالثاً: تصاعد الفوضى ونزع الأمان: الفراغ الأمني القاتم (نماذج واقعية وضربة في صميم العدالة).

رابعاً: الأمن المجتمعي وجِهات إنفاذ القانون بعد العاصفة.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي:

نتعرّض في هذا البند إلى تعريف الأمن المجتمعي في ضوء اللغة، والاصطلاح، ومن ثم نتناول أبعاد الأمن المجتمعي. وكذلك يحتوي هذا البند على التمييز بين الأمن المجتمعي وغيره من المصطلحات المشابهة، وذلك في المحاور الثلاثة الآتية:

◁1. تعريف الأمن المجتمعي:

أ. تعريف الأمن المجتمعي في ضوء اللغة:

يتكوّن مصطلح "الأمن المجتمعي" من مفردتَيْن، الأولى "الأمن"، أما المفردة الثانية فهي "المجتمعي"، ولنا بيان في ذلك:

- **تعريف مفردة "الأمن"**: الأمْنُ والآمِنُ: ضدّ الخوف،[3] ونقيضه،[4] يُقال: ائْتَمَنْتُهُ عليه فهو أمين، و"أمن البلد": اطمأن به أهله فهو آمن وأمين.[5] ويأتي "الأمن" بمعنى الطمأنينة، والصدق، والحماية،[6] وقد جاء في التنزيل العزيز قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: 82]، وقوله: ﴿... فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: 37]، أي الأمن من العذاب يوم القيامة،[7] وقوله: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: 3]، أي وهذا البلد الآمن من أعدائه أن يحاربوا أهله أو يغزوهم.[8] وكذلك ما جاء في الحديث الشريف قوله عليه السلام: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمناً فِي سِرْبِهِ مُعَافى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا"،[9] مما يعني أنّ "الأمن" في اللغة يعني الاستقرار والطمأنينة والسكينة.

- **تعريف مفردة "المجتمعي"**: "المجتمع" يعني مكان الاجتماع،[10] وكذلك يعني: الجماعة من الناس،[11] و"اجتمع القوم": انضمّ بعضهم إلى بعض، واتّحدوا واتّفقوا، و"مُجْتَمَع" يُقصد به جماعة من النّاس تربطهم روابط ومصالح مشتركة وعادات وتقاليد واحدة.[12] وقد جاء في التنزيل العزيز قوله تعالى:

---

[3] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط 8 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005)، ص 1176.

[4] جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، ط 3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، ج 13، ص 21.

[5] أحمد الفيومي، **المصباح المنير** (بيروت: مكتبة لبنان: 1987)، ص 10.

[6] جبران مسعود، **معجم الرائد**، ط 7 (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص 123.

[7] محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تهذيب وتحقيق وضبط بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، المجلد 3، ص 294، والمجلد 6، ص 228.

[8] المرجع نفسه، المجلد 7، ص 541.

وقد جاء في القرآن الكريم العديد من الآيات التي ورَدَ فيها مُفردة "الأمن" ونحوها، على سبيل المثال انظر السور الآتية: [البقرة: 125، 126]، [آل عمران: 97]، [الأنعام: 81]، [الأعراف: 97، 98، 99]، [يوسف: 107]، [إبراهيم: 35]، [الحجر: 82]، [الإسراء: 69]، [النور: 55]، [النمل: 89]، [القصص: 57]، [العنكبوت: 67]، [الدخان: 51]، [الفتح: 27]، [الملك: 16، 17].

[9] الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق إبراهيم عطوة، ط 2 (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975)، ج 4، ص 574، حديث رقم: 2346.

[10] جبران مسعود، **معجم الرائد**، ص 713.

[11] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** (القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، 1989)، ص 117.

[12] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ج 1، ص 392–396.

﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلۡ أَنتُم مُّجۡتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: 39]، ويمكن القول أنّ "المجتمع" في ضوء اللغة يعني مجموعة من الناس تعيش في مكان معين.

وخلاصة ما سبق ذكره في هذا الجانب، يمكن القول أنّ "الأمن المجتمعي" في ضوء اللغة يعني طمأنينة وسكينة مجموعة من الناس تعيش في مكان معين.

ب. تعريف الأمن المجتمعي في ضوء الاصطلاح:

يُعدّ "الأمن المجتمعي" أحد فروع وأبعاد "الأمن الإنساني"، والذي عبّر عنه تقرير التنمية البشرية Human Development Report لسنة 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP) بالقول: "نحن بحاجة إلى انتقال آخر عميق في التفكير، من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني".[13]

ويعدّ الأمن المجتمعي من بين التحديات الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، وقد حَظِيَ هذا المفهوم باهتمام كبير، وكان موضوعاً للنقاش والجدل، خصوصاً أنّ هذا المفهوم ينص على أنّ المجتمع هو موضوع الأمن وإطاره المرجعي.[14] وقد تعدّدت تعاريف "الأمن المجتمعي"

---

[13] United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), p. 22.

وقد تعدّدت تعريفات "الأمن الإنساني" عند المختصين والأكاديميين، وعُرّف أيضاً في إطار الجهات والمؤسسات الدولية، مثل مفوضية الأمن الإنساني، ولجنة الأمن الإنساني، واللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول 2001، وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السابق/كوفي عنان، وغير ذلك. للاطلاع على هذه التعريفات، انظر: بيدي أمال، "التهديدات الدولية وإشكالية تحقيق الأمن الإنساني،" **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 1031؛ وخولة محي الدين يوسف وأمل اليازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام،" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العد 2، 2012، ص 526–529.

[14] خالد كاظم أبو دوح، "الأمن المجتمعي،" سلسلة أوراق السياسات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2022، ص 1.

في العديد من المدارس،[15] وفي اجتهادات الكُتّاب، وما نعول عليه بهذه الدراسة هو التعريف المتعلّق والمرتبط بثقة وأمن المواطن على نفسه وماله وعرضه، فـ"الأمن المجتمعي" وفقاً لموضوع الدراسة يمكن تعريفه بأنه: "أحد أبعاد الأمن الإنساني، والذي يُعنى به شعور المواطن بطمأنينة على نفسه وماله وكيانه من أيّ اعتداء داخلي أو خارجي".

إنّ الأمن المجتمعي أمن كامل شامل، يشمل صيانة الحقوق والحريات، ويقوّض الخوف من النّفوس والقلوب والعقول، ويحمي الصحة الإنسانية، ويتغلّب على الفقر، وغير ذلك مما يعزّز الإنسان البشري بنفسه وكيانه وماله في مجتمعه.

◁2. أبعاد الأمن المجتمعي:

يندرج تحت مبدأ الأمن المجتمعي، العديد من المبادئ المتناغمة معه، فهي علاقة تكاملية فيما بين تلك المبادئ ومبدأ الأمن المجتمعي؛ فتقويضها يعني تقويض المجتمع، وبناؤها يعني بناء المجتمع.

وهذه الأبعاد والمبادئ تتمثل في الأمن الاقتصادي Economic security، والأمن الغذائي Food security، والأمن الصحي Health security، والأمن البيئي Environmental security، والأمن الشخصي Personal security، والأمن السياسي Political security.

ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أنّ هذه المبادئ والأبعاد هي ذاتها تكوّن مبادئ وأبعاد "الأمن الإنساني" ككل، حيث وُصف مفهوم "الأمن الإنساني" ضمن تقرير التنمية البشرية سنة 1994، بأنّه أمن الأشخاص في سبعة مجالات: الأمن الاقتصادي (ضمان الدخل الأساسي)، والأمن الغذائي (الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء)، والأمن الصحي (الحرية النسبية من الأمراض والعدوى)، والأمن البيئي (الوصول إلى مياه صحية، وهواء نقي ونظام أرض غير متدهور)، والأمن الشخصي (الحماية من العنف

---

[15] على سبيل المثال، بخصوص المدارس التي تناولت مفهوم "الأمن المجتمعي"، هنالك مدرسة باريس، ومدرسة ويلز، ومدرسة كوبنهاجن، وهنالك تعريف بوزان، وغير ذلك. وللنظر في هذه التعريفات، انظر على سبيل المثال: منير العمري، "الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقاته بالقطاعات الأمنية الأخرى،" **مجلة آفاق علمية**، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 282–283؛ وعتيقة كواشي، "مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية،" **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص 52–62.

الجسدي والتهديدات)، والأمن المجتمعي (أمن الهوية الثقافية)، والأمن السياسي (حماية الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية).[16]

فالأمن الصحي مثلاً يُعدّ أحد أركان الأمن الإنساني، وفي الوقت نفسه يُعدّ أيضاً أحد أركان الأمن المجتمعي، فتقويض الأمن الصحي يعني تقويض الأمن المجتمعي والأمن الإنساني؛ فالمجتمع الآمن هو المجتمع الذي يتمتع باستقرار صحي، وقادر على حلّ المشكلات التي تعترضه، ومن بين هذه المشكلات، هي الأمراض،[17] فالحفاظ على مبدأ الأمن الصحي يعني حماية الأفراد من انتشار الأمراض والأوبئة (أمن إنساني)، وفي الوقت نفسه حماية المجتمع من انهيار النظام الصحي (أمن مجتمعي).

◁3. التمييز بين الأمن المجتمعي وبين غيره من المصطلحات المشابهة:

يختلف مصطلح الأمن المجتمعي عن غيره من المصطلحات المشابهة الأخرى مثل "الأمن الاجتماعي"، و"الأمن القومي". نورد هذه الاختلافات على النحو الآتي:

أ. التمييز بين "الأمن المجتمعي" و"الأمن الاجتماعي":

تَخط أقلام الكُتّاب عنواناً رئيسياً أو فرعياً يوسم بـ: "الأمن الاجتماعي Social Safety" ولكن يقصد به "الأمن المجتمعي"، وتارة تخط أقلامهم العكس. وقد ظهر هذا الخلط بكثرة في الدراسات العربية نتيجة لتناقلها بين الكُتّاب فيما بينهم دون الرجوع للترجمة الصحيحة لها، والمعنى الأساسي منها.

فالأمن الاجتماعي هو ضمان حقوق الأفراد الاجتماعية والاقتصادية وحمايتهم من الفقر والبطالة على سبيل المثال، بينما الأمن المجتمعي يرتكز على الأمن الكامل للمجتمع كوحدة متماسكة يندرج تحتها الاقتصاد، والسياسة، والأمن، والصحة، والعدالة وغير ذلك مما ذكرناها من الأبعاد.

---

[16] Paula Gutlove and Gordon Thompson, "Human Security: Expanding the Scope of Public Health," *Medicine, Conflict and Survival* journal, vol. 19–1, 2003, p. 4; and Roland Paris, "Human Security Paradigm Shift or Hot Air?," *International Security* journal, vol. 26, no. 2, Autumn 2001, p. 90.

وانظر أيضاً تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994:

UNDP, *Human Development Report 1994*.

[17] الصالح براجل، "مقومات الأمن المجتمعي،" **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد، 12، العدد 2، نيسان/ أبريل 2023، ص 71.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مصطلح الأمن الاجتماعي حين تعرّضه لمبدأ الأمن الاقتصادي، وقد عبّر عنه التقرير المشار إليه بـ"شبكات الأمان الاجتماعي social safety nets"،[18] مما يعني أنّ "الأمن المجتمعي" أشمل وأوسع من "الأمن الاجتماعي"، وفقاً لتقرير 1994، فالأمن المجتمعي هو أحد أبعاد الأمن الإنساني، أما الأمن الاجتماعي فهو فرع من أحد أبعاد الأمن الإنساني ألا وهو "الأمن الاقتصادي"، وفقاً للتقرير المذكور.

ب. التمييز بين "الأمن المجتمعي" و"الأمن القومي":

يعرّف "الأمن القومي" بأنّه: "قدرة الدولة على تحقيق وتأمين مصالحها الاستراتيجية، وامتلاك الدولة لعناصر القوة الاستراتيجية التي تقوم عليها وتستند على تحقيق الأمن الإنساني، والتي تتيح للدولة امتلاك إرادتها الوطنية، وتوفير السند المطلوب لتحقيق وتأمين المصالح الوطنية الاستراتيجية، بما يشمله ذلك من المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، وحفظ حقوق مصالح الأجيال القادمة ومصالحها، والإسهام في تحقيق الأمن العالمي".[19]

وبذلك يختلف "الأمن المجتمعي" عن "الأمن القومي" حيث يركّز الأخير على حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية[20] بناءً على تطوير قدرات وإمكانيات استراتيجية في جلّ المجالات، منها عسكرية واقتصادية، وغير ذلك.

فالأمن المجتمعي يحمي النسيج الاجتماعي داخل الدولة من حيث تعزيز الثقافة، والهوية، والدين، والقانون، وعدم انتشار الجريمة وتصاعد الفوضى، وتحقيق الأمن القانوني والاستقرار النفسي لأفراد المجتمع، أما الأمن القومي يقوم على حماية التهديدات الدولية الخارجية من خلال تطوير الدولة عبر تعزيز مكانتها وتطوير قدراتها في المجالات التي تشكل ميزان قوتها.

---

[18] UNDP, *Human Development Report 1994*, pp. 52–26.

[19] مُشار لدى: أيوب منصار، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني،" **مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث**، العدد 3، آذار/ مارس 2023، ص 153.

[20] ياسر أبو حامد، "الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة متطلبات الأمن الإنساني للفلسطينيين في ضوء حرب 2023–2025 (دراسة استكشافية)،" **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 67، آب/ أغسطس 2025، ص 36.

ثانياً: دور الاحتلال الإسرائيلي في تقويض جهات إنفاذ القانون:

يوجد في قطاع غزة عِدة جهات مسؤولة عن إنفاذ القانون، تتمثّل في مراكز الشرطة، والسجون، والمحاكم بأنواعها، والنيابة العامة، ونقابة المحامين، ومسؤولية هذه الجهات تتمثل في منع الجريمة واكتشافها، والحفاظ على النظام العام داخل المجتمع، وتقديم العون والمساعدة للأشخاص المحتاجة.[21] وقد عمل الاحتلال على تقويض هذه الجهات، من خلال قصفها وتعطيل عملها بشكل كلي أو جزئي، من أجل التأثير بشكل كبير على الأمن في القطاع، وبثّ الفوضى، وغياب الردع، وفقدان المساءلة والمحاسبة.

◁1. تفكيك البُنية الأمنية الرسمية في قطاع غزة:

أ. تدمير مراكز الشرطة وقتل عناصرها:

يوجد في قطاع غزة 22 مركز شرطة بما تشمله هذه المراكز من أماكن احتجاز (نظارات الشرطة)، ومكاتب تحقيق، ومقار المباحث العامة، وإدارة مكافحة المخدرات، وكذلك توجد خمس مقرات على مستوى القطاع كمقرات إدارة لمحافظات الشرطة، بما في ذلك مقر الجوازات أو ما يسمى (مدينة عرفات للشرطة)، والذي يضم مكتب مدير عام جهاز الشرطة، والإدارات المتخصصة، والإدارات المركزية للمباحث العامة، ومكافحة المخدرات، والأدلة الجنائية،[22] وقد قام الاحتلال بتدمير هذه المراكز وقصف عناصرها.

- **تدمير مراكز الشرطة:** قَصَفَ جيش الاحتلال الإسرائيلي نحو 19 مركزاً للشرطة المدنية الفلسطينية من أصل 22 مركز بشكل كلي، بينما دمّر 3 مراكز في المحافظة الوسطى بشكل جزئي، بالإضافة إلى تدمير 4 مقرات إدارات محافظات الشرطة بشكل كلي، و1 منها بشكل جزئي، وكذلك دمّر الاحتلال مدينة "عرفات للشرطة" بشكل كلي بما فيها من وحدات وإدارات.[23]

---

[21] آنيا بينريت، **الخدمة والأمن: حقوق الإنسان والقانون الإنساني "دليل لقوات الشرطة والأمن"**، ط 2 (جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2014)، ص 133.

[22] "ورقة حقائق: استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة: إنهاء لسيادة القانون وتعميق للمأساة الإنسانية،" موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم، آب/ أغسطس 2024، ص 4.

[23] المرجع نفسه.

ومن بين المراكز التي قصفها الاحتلال الإسرائيلي أيضاً هو مركز شرطة جباليا شمال قطاع غزة وكان ذلك في 2025/4/24،[24] ومركز شرطة الشيخ رضوان، ومركز شرطة العباس "الرمال"، وغير ذلك من المراكز على مستوى قطاع غزة، والتي أثّرت بشكل كبير على الأمن المجتمعي داخل القطاع.

- **استهداف عناصر الشرطة:** قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من 1,400 من قادة وضباط ومنتسبي جهاز الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة، وأصابت عما يزيد عن 1,950 آخرين، كما واعتقل الجيش الإسرائيلي نحو 211 من الجهاز.[25]

فقد قام الجيش الإسرائيلي باستهداف عناصر الجهاز من قادة وضباط، على سبيل المثال قام باستهداف مدير عام شرطة غزة اللواء محمود صلاح،[26] كما وقام باغتيال مدير شرطة النصيرات وسط قطاع غزة العقيد عمر سعيد،[27] وأيضاً اغتال مدير جهاز المباحث في شمال غزة المقدّم رائد البنا، ومدير العمليات المركزية للشرطة في غزة العميد فايق المبحوح.[28] وكذلك قام باغتيال العديد من عناصر الشرطة، ففي رفح على سبيل المثال قصف الاحتلال أربعة من عناصر الشرطة المدنية في أثناء انتشارهم لتأمين المساعدات في منطقة "الشوكة" في مدينة رفح جنوب قطاع غزة،[29] كما ارتكب العديد من المجازر بحقّ عناصر الشرطة والتأمين التي كانت تلاحق إحدى العصابات في شارع الثورة غرب مدينة غزة، وفي حيّ الشجاعية شرق المدينة،[30] وفي المناطق الشمالية الغربية من مدينة غزة مثل منطقة السودانية، والكرامة.

---

24 Nidal Al-Mughrabi, Israeli fire kills at least 44 people in Gaza, hits a police station, Reuters News Agency, 25/4/2025, https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-fire-kills-least-26-people-gaza-hits-police-station-2025-04-24/?utm_source=chatgpt.com

25 شرطة غزة: 1400 شهيد من منتسبي الجهاز خلال أشهر الإبادة، وكالة الأناضول للأنباء، 2025/1/22، في: http://v.aa.com.tr/3459292

26 Gaza police chief among at least 43 killed in Israeli air strike, 2/1/2025, site of France 24, https://www.france24.com/en/middle-east/20250102-israeli-air-strikes-in-humanitarian-zone-kill-gaza-police-chief-medics-say

27 غزة: إسرائيل تغتال مدير مركز شرطة النصيرات بقصف منزله، 2025/7/19، وكالة الأناضول للأنباء، في: http://v.aa.com.tr/3635887

28 بعد 200 يوم: أبرز محطات العدوان الإسرائيلي على غزة عقب طوفان الأقصى، موقع الجزيرة.نت، 2024/4/23، في: https://aja.ws/oxgjpi

29 3 شهداء بقصف إسرائيلي استهدف عناصر شرطة رفح، الجزيرة.نت، 2025/2/16، في: https://aja.ws/s5cpce

30 عصابات السطو في غزة وجه آخر لعدوان إسرائيل على الفلسطينيين، الجزيرة.نت، 2025/5/5، في: https://aja.ws/dpvbcu

ب. تدمير مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون):

تُعدّ السجون ومراكز الإصلاح والتأهيل جزءاً لا يتجزأ من نظام العدالة، حيث تهدف إلى تنفيذ الأحكام القضائية وإعادة تأهيل المحكوم عليهم، لكنها لم تنجُ أيضاً من ويلات الحرب، فقد تمّ استهدافها وقصفها، مما أدى إلى تدميرها بالكامل وهروب جميع النزلاء منها.

ويوجد في قطاع غزة سِت مقرّات إصلاح وتأهيل، إضافة لمقر الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، موزّعة على مستوى محافظات غزة، وقادرة على استيعاب 2,582 نزيل ونزيلة.[31] وقد قام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير مراكز الإصلاح والتأهيل في قطاع غزة تدميراً مُمنهجاً في سبيل تكريس الفوضى وانتشار الجريمة في القطاع.

◁2. تدمير المحاكم في قطاع غزة:

تضمّ منظومة القضاء الفلسطيني محاكم نظامية، وشرعية، وإدارية، ودستورية، وعسكرية، وغير ذلك.[32] وقد قام الاحتلال بتدمير هذه المحاكم بكافة أنواعها وأشكالها من أجل بثّ الفوضى وتعطيل سيادة القانون وجهات إنفاذه، وفي ضوء ذلك يحتوي هذا البند على دور الاحتلال في تقويض المحاكم النظامية والشرعية والعسكرية.

---

[31] "ورقة حقائق: استهداف جيش الاحتلال لأجهزة إنفاذ القانون في قطاع غزة: إنهاء لسيادة القانون وتعميق للمأساة الإنسانية،" الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم، آب/ أغسطس 2024، ص 4.
ولمزيد من التفاصيل حول النظام القانوني لمراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين، راجع قانون رقم 6 لسنة 1998 بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون"، وقانون رقم 3 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" رقم 6 لسنة 1998.

[32] في أنواع المحاكم الفلسطينية واختصاصاتها، انظر على سبيل المثال: المواد 101، و102، و103 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدّل لسنة 2003، والمادة 6 من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، والمادة 1 من قانون القضاء العسكري رقم 3 لسنة 2008، وقانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 12 لسنة 1965، وقانون المحكمة الدستورية العليا رقم 3 لسنة 2006، وقانون الفصل في المنازعات الإدارية رقم 3 لسنة 2016.

أ. تدمير المحاكم النظامية:

جنود الاحتلال الإسرائيلي أمام قصر العدل قبل تدميره

تعدّ المحاكم النظامية في غزة الحِصن المنيع لأمن المجتمع، فهي الجهة المخوّلة في إصدار الأحكام المتعلّقة في الدعاوى التي تُرفع من قِبل المواطنين والمختصة بالشأن المدني،[33] والتي تساعد بشكل كبير جداً على حلّ الخلافات، وردّ الحقوق لأصحابها.

ويعدّ قصر العدل المقر المركزي للسلطة القضائية في قطاع غزة، ويعدّ المبنى الأبرز الذي يجمع بين مختلف المحاكم والهيئات القضائية تحت سقف واحد، حيث يحتوي على المحاكم (المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة البداية، ومحاكم الصلح، والمحكمة الإدارية)، ويحتوي على الإدارة القضائية (إدارة الموارد البشرية، والشؤون المالية، والأرشيف المركزي)، كما يحتوي على الخدمات المُساندة (الأمن القضائي، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات اللوجستية).[34]

[33] من الجدير ذكره، أنّ القضاء الإداري في غزة يتخذ الطابع المختلط؛ حيث يُعدّ قانون الفصل في المنازعات الإدارية رقم 3 لسنة 2016، والمطبّق في قطاع غزة قانون ذات طبيعة مختلطة، أي توفرت فيه وحدة قضاء، وازدواج في القانون، عملاً بنص المادة 2/2 منه، والتي جعلت قضاة محكمة الاستئناف، وهم قضاة نظاميون، ينظرون في المنازعات الإدارية، حيث تنص المادة المذكورة على: "تؤلف المحكمة الإدارية من عدد من القضاة ينتدبهم المجلس الأعلى للقضاء من قضاة محاكم الاستئناف في القضاء النظامي"، فهنا لا يوجد وحدة قضاة أي تطبيق قضاء إداري مستقل، لكن يوجد ازدواج في القانون؛ فالقانون الذي يطبّق على إجراءات سير الخصومة وبناء الأحكام الإدارية هو قانون إداري لا مدني، وهو قانون الفصل في المنازعات الإدارية رقم 3 لسنة 2016، وهذا الأمر خلافاً لما هو مطبّق في الضفة الغربية؛ حيث يطبّق فيها القرار بقانون رقم 41 لسنة 2020 بشأن المحاكم الإدارية، وبموجبه تمّ إنشاء محكمة إدارية ومحكمة إدارية عليا، وبهذا التشكيل يتخذ القضاء في الضفة الغربية قضاءً مزدوجاً؛ فهنالك محاكم إدارية وقانون إداري مستقل يطبّق على الخصومة الإدارية. انظر: ضياء نعيم الصفدي، "أوجه الرقابة على البلديات: دراسة وصفية تحليلية خاضعة لأحكام القانون الفلسطيني،" **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 10، العدد 1، حزيران/ يونيو 2024، حاشية ص 190–191.

[34] مقابلة إلكترونية أجراها الباحثان مع أشرف نصر الله، عضو هيئة المحكمة العليا بقصر العدل في غزة، 2025/9/8.

ومنذ اليوم الأول لبدء الحرب الإسرائيلية، تمّ تعطيل العمل بكافة أنواع المحاكم وعلى رأسها المحاكم النظامية؛ ففي 2023/12/4 فجّر الاحتلال الإسرائيلي مجمع المحاكم (قصر العدل) في قطاع غزة،[35] الكائن في مدينة الزهراء وسط القطاع.

وبجانب قصر العدل، يوجد العديد من المحاكم النظامية في قطاع غزة في مناطق الشمال والوسطى والجنوب، وقد دمّر الاحتلال جُلّها وعطّل عملها.

ب. تدمير المحاكم العسكرية:[36]

يتجلى دور هيئة القضاء العسكري بتحقيق العدالة والأمن المجتمعي في المجتمع الفلسطيني، والحفاظ على الضبط والربط العسكري في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، من خلال تحقيق الردع الخاص والعام، عبر سلسلة من إجراءات البحث والتحري والتحقيق الأولي، والتحقيق النهائي أمام المحاكم العسكرية، وفقاً للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية، بما يكفل الحقوق والحريات للمجني عليه والجاني في آن واحد.[37]

---

[35] الهيئة المستقلة تدين تدمير جيش الاحتلال الإسرائيلي لمجمع المحاكم (قصر العدل) في قطاع غزة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم، 2023/12/5، في: https://www.ichr.ps/public/page/123565

[36] اتّخذ القضاء العسكري في فلسطين طابعاً خاصاً، وهو طابع أنّ هذا القضاء شكّل نموذجاً وطنياً للحفاظ على الهوية الفلسطينية والحفاظ على سيادة دولة فلسطين. فهذا القضاء ممتد وله جذور ثورية، فقد تمّ تأسيسه من منطلق ثوري، منطلق مقاومة الاحتلال، وبالتالي سخّر هذا القضاء جهده بإجراءاته القانونية إلى مكافحة الجريمة ذات الطابع العسكري التي تمس بالثورة الفلسطينية. وعقب مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، سنداً لاتفاق أوسلو Oslo Accords، تمّ تأسيس القضاء العسكري بشكل علني؛ فقد تمّ تشكيله بموجب محاكم عسكرية واردة في قانون أصول المحاكمات الثوري لسنة 1979، وطبّقت هذه المحاكم أحكامها القضائية بشكل علني، وعقدت جلساتها الثورية وفقاً لهذه القانون، وقد صدر عنه آلاف الأحكام القضائية. وبدأ القضاء العسكري يتطوّر أكثر وأكثر من خلال تشييد المباني، وتنصيب الموظفين وتشكيل مجلس القضاء العسكري والمكتب الفني العسكري إلى أن تمّ استحداث القضاء العسكري في قطاع غزة وفق قانون رقم 4 لسنة 2008، وقد عدّل بموجب القانون رقم 20 لسنة 2020. وهنا في فلسطين نموذج رائع في فلسطين من حيث المحاكم العسكرية، فهنالك محاكم مركزية، ومحكمة الجنايات العسكرية، ومحكمة الميدان العسكرية، والمحكمة الخاصة، والمحكمة العليا العسكرية، والأخيرة لأول مرة في قطاع غزة تنظر بوصفها محكمة نقض عسكرية بموجب التعديلات. مقابلة إلكترونية أجراها الباحثان مع تامر القاضي، أستاذ القانون الجنائي في الجامعات الفلسطينية، 2025/9/8.

[37] هيئة القضاء العسكري، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، في: https://info.wafa.ps/pages/details/33557

والقضاء العسكري الذي كان من المفترض أن يكون هو الحصن الحامي للجبهة الداخلية والأمن المجتمعي في هذه الفترة، بمعنى أنّه إذا كان القضاء النظامي يغلق أبوابه بسبب الحرب وقصف المحاكم، فإنّ القضاء العسكري كان من المفترض أن يتم إعماله وإعمال القانون العسكري في فترة الحرب،[38] إلا أنّ الاحتلال الإسرائيلي قام بتدمير هيئة القضاء العسكري في غزة وعطّل عملها.

ج. تدمير المحاكم الشرعية:

يوجد في قطاع غزة 13 محكمة شرعية بما فيها المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا الشرعية، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى (الابتدائية).[39] وقد تعرّضت جُلّ هذه المحاكم إلى قصف مُمنهج من قِبل الاحتلال الإسرائيلي، ما أثّر بشكل كبير على القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن المجتمعي؛ حيث تُعدّ قضايا النفقة، والضمّ، والحضانة، والمشاهدة، والاستضافة، والتفريق من أهم القضايا التي تلامس أبناء الشعب الفلسطيني وتهمّهم، وتحول بين وقوع الخلافات الحادة.

وعلى إثر الحرب الإسرائيلية، فقد توقفت رفع الدعاوى الشرعية والنظر فيها، والأحكام وقضايا الاستئناف والمحكمة العليا الشرعية، ولم يبقَ من أعمال المحاكم الشرعية في قطاع غزة إلا الشيء اليسير؛ كإبرام عقود الزواج وإجراء الطلاق، وبعض الحِجج الشرعية التي لا تحتاج إلى إمكانيات عالية الجودة.[40]

---

38 مقابلة إلكترونية أجراها الباحثان مع تامر القاضي، 2025/9/8.

39 تتوزّع المحاكم الشرعية في قطاع غزة في ديوان القضاء الشرعي والمحكمة العليا الشرعية، ومحكمة الاستئناف بغزة، ومحكمة شمال غزة، ومحكمة جباليا، ومحكمة الشيخ رضوان، ومحكمة غزة، ومحكمة الشجاعية، ومحكمة الوسطى، ومحكمة دير البلح، ومحكمة الاستئناف بخانيونس، ومحكمة شرق خانيونس، ومحكمة رفح. لمزيد من التفاصيل حول أماكن المحاكم الشرعية في قطاع غزة واختصاصها المكاني، انظر: عناوين المحاكم الشرعية في قطاع غزة، موقع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، دولة فلسطين، في: https://ljc.gov.ps/contact

40 مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع محمود مقاط، قاضي محكمة غزة الشرعية، غزة، 2025/9/1.

◁3. تدمير النيابة العامة:

تتولّى النيابة العامة الإنابة عن المجتمع أمام القضاء ضدّ من يقومون بخرق القانون والتعدّي على حقوق وممتلكات وحريات أفراد المجتمع.[41] وتعدّ النيابة العامة شعبة من شُعب السلطة القضائية وهي النائبة عن المجتمع والمكلّفة بتمثيل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون، حيث تختص النيابة العامة دون غيرها بتحريك الدعوى الجزائية وذلك بإجراء التحقيق فيها بنفسها أو بمن تفوّضه من مأموري الضبط القضائي وفقاً لأحكام القانون.[42]

كما تُعدّ النيابة العامة أحد أبرز الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون داخل المجتمع الفلسطيني من خلال سلطاتها القانونية في اكتشاف الجريمة ومنع وقوعها، وذلك عن طريق اتّخاذ إجراءات جزائية من شأنها الحيلولة دون وقوع الجريمة أو اكتشاف مرتكبيها، تتمثّل في التفتيش، والتحقيق، والاستجواب، وندب الخبراء، وإصدار مذكرات الحضور والإحضار، والحبس الاحتياطي "التوقيف".[43] وقد قام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير مقارّ النيابة العامة في غزة وإيقاف عملها بشكل كلي، على الرغم من دورها البارز في الكشف عن الجرائم المتنوّعة كالاتجار بالمخدرات، وجرائم الأموال، والاستغلال، وغير ذلك.

◁4. تدمير نقابة المحامين وقتل المحامين وقصف مكاتبهم:

تعدّ نقابة المحامين الفلسطينيين من أهم الأجسام الفاعلة في إنفاذ القانون وتحقيق سيادته، عن طريق التوكّل في قضايا المواطنين أمام القضاء والمرافعة بشأنها، وتحقيق العدل والعدالة في المجتمع.

---

41 جميل هلال، **نظام العدالة الجنائية في فلسطين: دراسة اجتماعية – قانونية** (بيرزيت: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، 2003)، ص 112.

42 المواد 1 و2 من تعليمات النائب العام لدولة فلسطين رقم 1 لسنة 2006، والمادة 1 من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001.

43 للاطلاع على أعمال النيابة العامة في فلسطين، راجع تفصيلاً قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001.

وفي 2023/10/9، قام الاحتلال الإسرائيلي بقصف مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين – مركز غزة، الكائن غرب المدينة، كما قام الاحتلال باستهداف نحو 222 محامٍ ممن هم مقيّدين ضمن سجلات نقابة المحامين.[44] وفي 2025/9/15، كرّر الاحتلال قصفه للمقر المؤقّت للنقابة الكائن في عمارة شُراب وسط مدينة غزة.[45] بالإضافة إلى قصف مكاتب مئات المحامين في غزة، على سبيل المثال التدمير الكلي لأكثر من 20 مكتب من مكاتب المحامين في برج وطن، وبرج فلسطين، ومنطقة السرايا، ومنطقة أبو خضرة في مدينة غزة،[46] وغير ذلك الكثير.

ثالثاً: تصاعد الفوضى ونزع الأمان: الفراغ الأمني القاتم (نماذج واقعية وضربة في صميم العدالة):

يُمثّل قطاع غزة، في ظلّ الحصار المتواصل والحروب المتكررة، بيئة استثنائية تُظهر هشاشة الأنظمة والمؤسسات المدنية في مواجهة القوة العسكرية، فقد أفرزت الحرب الإسرائيلية الأخيرة واقعهاً مريراً لمؤسسات إنفاذ القانون، التي تُعدّ حجر الزاوية في بناء أي دولة مستقرة.

لم يقتصر الأمر على تدمير البنية التحتية لها، بل امتد ليضرب في صميم مبادئ العدالة، وسيادة القانون، والأمن المجتمعي. إنّ هذا البحث، بتفاصيله الموسّعة آنفة الذكر، يهدف إلى الغوص في عمق هذا الواقع، مستعرضاً التداعيات المباشرة وغير المباشرة على كلّ من الأجهزة الشرطية، والنيابات، والمحاكم، والسجون، والمحامون، مع تحليل دقيق للآثار بعيدة وقريبة المدى على النسيج الاجتماعي في القطاع.

---

44 الحصيلة التراكمية للشهداء والمتوفين من الأساتذة المحامين المقيدين ضمن سجلات نقابة المحامين منذ بدء حرب الإبادة حتى تاريخ 23 محرم 1447هـ 18 يوليو – تموز 2025، صفحة نقابة المحامين مركز غزة Palestine Bar Association Gaza، موقع الفايسبوك، 2025/7/14، في: https://www.facebook.com/share/p/1C8g9xC4x4

45 بعد تدمير مركزها الرئيسي في مدينة غزة وفروعها الأخرى في القطاع مع بداية العدوان، الاحتلال يدمر مقر نقابة المحامين المؤقت بعد استهدافه لبرج شراب وسط مدينة غزة مساء الأمس، موقع نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين، 2025/9/15، في: https://palestinebar.org/post/1562

46 بيان صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين، نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين، 2023/10/10، في: https://palestinebar.ps/post/847

كما يُمثّل تأثير الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تحدياً بالغاً، لا سيّما فيما يتعلق بجهات إنفاذ القانون، التي تُعدّ العمود الفقري لأي مجتمع مستقر؛ فالغارات الجوية والقصف المكثّف لم يقتصر على تدمير البنية التحتية المدنية، بل امتد ليشمل تدميراً ممنهجاً لأركان العدالة والأمن في القطاع، مما أفرز واقعاً معقّداً يُهدّد السِّلم الأهلي والأمن والاستقرار المجتمعي.

سعى الباحثان في هذا الجزئية الأخيرة إلى تسليط الضوء على واقع تأثير تلك التجاوزات التي ترتقي إلى مستوى جرائم بحق المجتمع ككل، بدءاً بتعمّد تدمير منظومة العدالة الضابطة لإيقاعه بشكل سليم، وصولاً إلى حالة الفلتان والفوضى وغياب الأمن المجتمعي ككل.

إنّ أحد أبرز مظاهر تأثير الحرب هو التدمير الكلي أو الجزئي للمقرّات والمؤسسات التابعة لجهات إنفاذ القانون، لم تكن هذه الأهداف عرضية، بل جاءت ضمن استراتيجية عسكرية واضحة لإضعاف قدرة السلطة الحاكمة على فرض سيادتها القانونية، فقد تمّ استهداف المقر الرئيسي للنيابة العامة، ومقرات النيابات الجزئية في شمال غزة ومدينة غزة وجنوبها، إضافة إلى قصف مقرّات المحاكم الشرعية والنظامية، هذا التدمير لم يقتصر على المباني فحسب، بل شمل أيضاً تدميراً للوثائق والأوراق الرسمية والملفات القانونية التي تُعدّ أساساً لعملية التقاضي. إنّ هذا الاستهداف والتدمير الممنهج وضياع هذه الملفات، بما فيها العقود والشيكات والسجلات القضائية، أحدث فوضى عارمة وأضرّ بحقوق المواطنين، ممّا أدّى إلى تعطيل العدالة وتأجيل استشفائها إلى أجل غير مسمّى.

◁1. واقع تأثير الحرب الإسرائيلية على الأجهزة الشرطية: انسحاب قسري وانهيار للأمن المدني:

تُعدّ الشرطة المدنية ركيزة أساسية في حفظ النظام العام وحماية المواطنين وتنظيم شؤون حياتهم اليومية، إلّا أنّ الواقع في غزة أظهر أنّ هذه الأجهزة باتت هدفاً مباشراً وممنهجاً، مما أدّى إلى شلّ قدرتها على أداء مهامها، من خلال:

أ. الاستهداف المباشر للأفراد والمقرات:

إنّ استهداف مقرات الشرطة، ومراكزها، ومركباتها، وأفرادها الذي أدى إلى استشهاد المئات منهم، لم يكن عشوائياً، بل كان يهدف إلى تقويض سلطة القانون وكسر هيبة الدولة، وفتح الباب أمام الفوضى.

ب. إجبارهم على تغيّر الأدوار والمهام:

في ظلّ غياب الأمن، تحوّلت أدوار بعض أفراد الشرطة المُتبقّين إلى مهام إنسانية بحتة، مثل المساعدة في توزيع المساعدات، وإدارة الإغاثة، ومحاولة تنظيم حركة المرور في مناطق الدمار. هذه الأدوار، وإن كانت نبيلة، إلا أنّها تُظهر فشل المؤسسة في أداء وظيفتها الأساسية في المحافظة على أمن المجتمع، مما يُبرز الفراغ الأمني الذي عاناه القطاع خلال الحرب.

ج. تعزيز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية:

أَوْجَدَ انسحاب الشرطة فراغاً أمنياً خطيراً، أدّى إلى ارتفاع معدلات الجريمة بشكل غير مسبوق. فقد سجّلت مناطق عدة من القطاع حوادث سرقة، واختطاف، واعتداءات، وجرائم ثأر، مما يُنذر بتفكك النسيج الاجتماعي وتزايد مظاهر العنف. إنّ الفوضى الأمنية تُعيق أيضاً عملية الإغاثة، حيث لا يمكن للمؤسسات أو الأفراد العمل في بيئة غير آمنة، وعلى الرغم من دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ منذ قرابة الثلاثة أسابيع، إلّا أنّ إعادة فرض النظام والسيطرة لم تكتمل كما يجب.

ونتج عن هذا الفراغ الأمني عواقب وخيمة، من أبرزها:

- **انتشار الجريمة في المجتمع:**

مع غياب السلطة الرادعة، انتشرت ظواهر العنف، والشِّجَارات، والاختطاف، وجرائم الثأر بشكل لافت، الأمر الذي أدّى بدوره إلى زيادة كبيرة في أعداد الجرائم، وتغليب لغة الفوضى، والتخاطب بقوة السلاح، وبروز أساليب مخالفة للقانون في التعامل والتعاطي بين أفراد المجتمع على كلّ الأصعدة، وخصوصاً منها الاجتماعية وحتى على مستوى العلاقات الشخصية، فلم يعد هناك قوّة قادرة على فرض وإنفاذ القانون، وذلك كلّه جاء مدروساً وبطريقة ممنهجة جداً بهدف إيصال المجتمع إلى فراغ أمني بغية تحكيم شريعة الغاب، وتمكين قوات الاحتلال من استغلال حالة الفوضى لتنفيذ خططها ومآربها.

ومن نماذج هذه الظاهرة: في أحد الوقائع الإجرامية التي حصلت مع أحد المواطنين ممن قدّموا إفادة للباحثَين، وكانت الواقعة في شهر آذار/ مارس 2025، حيث قام المواطن صاحب الإفادة بالعودة إلى منزله تحديداً الساعة العاشرة مساءً واقفاً ينتظر سيارة تُوصله إلى مكان سكنه، وإذ به يجلس في المقاعد الخلفية

للسيارة وبها راكبٌ بجانبه، وراكبٌ بجوار السائق. توقّف صاحب السيارة للحظات، وقام الراكب بجواره بالصعود إلى المقاعد الخلفية، وبهذا الوصف تمّت محاصرة المواطن صاحب الإفادة في المقاعد الخلفية، وتبيّن أنّ جميع من في السيارة عصابة مشتركة، وقاموا بتهديده بالسلاح بأن يخرج مقتنياته وأمواله، إلا أنّه أبى ذلك، وإذ بهم يضربونه على رأسه، فإذا به يسقط مُغمى عليه وفاقداً للوعي. وقد استيقظ بعد ساعات ووجد نفسه مُلقى في الشارع، وتمّ سرقة أمواله وجميع مقتنياته.

بروز "العصابات العائلية" والمجموعات الخارجة عن القانون:

في ظلّ الفراغ الأمني، بدأت بعض العائلات بتشكيل مجموعات مسلّحة لحماية مصالحها، ممّا يُنذر بتفشّي الفوضى والصراع الأهلي، ويمثّل خطراً داهماً يهدّد أسس المجتمع ككل. هذه الظاهرة لا تقتصر على الجرائم البسيطة، بل تتّسع لتشمل الجريمة المنظّمة، حيث تستغلّ هذه المجموعات الروابط العائلية أو القَبَلية لإنشاء كيانات موازية لكيانات الدولة المعطّلة. وواقع الحال يبرز كيف تتغلغل هذه العصابات في النسيج الاجتماعي في قطاع غزة، وتفرض نفوذها عبر العنف والترهيب، ممّا يضعف سيادة القانون ويقوّض سلطة الدولة التي بالكاد أصبحت موجودة. هذه المجموعات تُشكّل ملاذاً آمناً للمجرمين، وتعرقل جهود الإغاثة والاستقرار، وتغذّي ثقافة الخوف والفساد، وتقوّض الأمن المجتمعي إلى حدّ يصعب تداركه. وإنّ مواجهة هذا الخطر تتطلّب جهوداً مشتركة، لا تقتصر على عودة عمل الأجهزة الأمنية، بل تشمل أيضاً تعزيز القيم الاجتماعية، والتوعية بمخاطر هذه الظاهرة، وتصميم وتنفيذ خطة علاجية متكاملة بهدف الحفاظ على ما تبقّى من كرامة الإنسان وأمنه داخل مجتمعه.

أخذ القانون باليد:

إنّ بروز وانتشار ظاهرة أخذ القانون باليد في غزة خلال الحرب هو نتيجة مباشرة لانهيار منظومة العدالة وفقدان المواطنين الثقة بقدرة القانون على حمايتهم، وهو أحد الأهداف التي يرنوا الاحتلال لتنفيذها بشكل غير مباشر في ظلّ الفوضى والدمار. يجد النّاس أنفسهم مضطرين للبحث عن حلول خارج الأطر القضائية المعطّلة لحل خلافاتهم، ممّا يغذّي العنف ويهدّد السّلم والأمن الاجتماعي. هذه الظاهرة لا تعكس فقط يأس الناس، بل تشكّل أيضاً تهديداً مباشراً للإيمان بمبدأ سيادة القانون، الذي يُعدّ أساساً راسخاً لاستقرار المجتمعات البشرية. إنّ مواجهة هذا التحدّي تتطلّب إعادة بناء الثقة في

المؤسسات القضائية، وإظهار أنّ القانون ما يزال قادراً على تحقيق العدالة، حتى في أحلك الظروف، وعلى الرغم من كلّ التّحديات.

◁2. تدمير السجون ومراكز الإصلاح والتأهيل: انهيار نظام العقوبات وظهور الفوضى:

أثّر قصف الاحتلال الإسرائيلي للسجون تأثيراً بالغاً على الأمن المجتمعي في غزة، فقد أدت هذه السياسة إلى انتشار ظاهرة الجريمة بشكل غير مسبوق؛ حيث قام عددٌ من الأفراد ممّن هو محكوم عليهم بالسجن بتهم سرقة، واتّجار بالمخدرات، وتخابر مع الاحتلال، وفرّوا منه بعد قصفه، بعمليات السيطرة على المخازن التموينية ومخازن المساعدات الإنسانية، أو توقيف المركبات باستعمال السلاح والتهديد به، أو سرقة شاحنات المساعدات، وكلّ ذلك تحت غطاء جوي إسرائيلي؛ فإذا ما قام أحد عناصر الأمن بالتصدي لهؤلاء كان يقوم سلاح الطيران الإسرائيلي باستهداف عناصر الأمن.

هذه السياسة الممنهجة أفرزت مجموعة من الإشكاليات الجديدة، وهي:

أ. عودة أصحاب السوابق إلى المجتمع:

أسهم خروج السجناء، بمن فيهم المجرمون الخطرون وأصحاب السوابق، وانخراطهم في المجتمع دون أي رقابة أو متابعة، في زيادة معدلات الجريمة وتفاقم حالة الفلتان الأمني، فقد عدّها هؤلاء المجرمون فرصة ذهبية يجب استغلالها بارتكاب أكبر قدر ممكن من الجرائم التي اعتادوا عليها مع غياب نظام عدالة رادع لهم. وقد أدّت عمليات النزوح العشوائي خلال الحرب، وتكدّس المواطنين في أماكن مكشوفة وخيام غير محمية، إلى تسهيل عملية ارتكاب الجرائم والتخفي بين أفراد المجتمع، وهو أحد التحديات الصعبة لمنظومة الأمن بعد انتهاء الحرب.

ب. غياب البديل:

مع تدمير جميع السجون، لم يعد هناك مكان مناسب لاحتجاز المتهمين أو المحكوم عليهم، ممّا يُجبر السلطات على إطلاق سراحهم، أو احتجازهم في أماكن غير مؤهّلة، ممّا يمثّل انتهاكاً صارخاً للمعايير الدولية لحقوق المحتجزين.

ج. خسارة البنية التحتية العقابية:

إنّ إعادة بناء نظام السجون ومراكز الإصلاح تحتاج إلى وقت وجهد وموارد هائلة، وهو ما لا يتوفّر حالياً في ظلّ الوضع الراهن، ممّا يُبقي على حالة الفوضى العقابية قائمة، وعدم قدرة أجهزة العدالة المعطّلة أصلاً من القيام بواجبها.

◁3. استهداف النيابات والمحاكم: شلل تام في منظومة العدالة وتضرّر حقوق المواطنين:

أمّا النيابات العامة والمحاكم، التي تمثّل قلب منظومة العدالة، فقد تعرّضت لشللٍ تام نتيجة قصف وتدمير مقرّاتها وتعطيل عملها بشكل متعمّد. إنّ تدمير المقرات بما فيها مكتب النائب العام ومحاكم الصلح والبداية والاستئناف وصولاً إلى مجمّع قصر العدل الذي تمّ اقتحامه وتفخيخه ونسفه، أوقف عملها بشكل فعلي ونهائي. وقد تسبّب هذا الأمر في تعطيل جميع الدعاوى القضائية، حيث أدّى تدمير البنية التحتية القضائية إلى ضياع حقوق المواطنين وإرباك العملية القضائية.

وقد أثّر تدمير المحاكم على الأمن المجتمعي بشكل كبير؛ حيث أدّى تدميرها إلى فقدان ثقة المواطن بالقضاء، وشعور واسع بانعدام الأمان القانوني، مع تفاقم النزاعات المجتمعية من زيادة الخلافات الفردية والعائلية والتجارية. بالإضافة إلى تأثير نفسي؛ فتدمير رمز العدالة خلّف إحباطاً عميقاً لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة باعتباره استهدافاً للحقوق قبل أن يكون استهدافاً للبناء.[47]

بالإضافة إلى التدمير المادي، واجهت النيابة والمحاكم تحدّيات أخرى:

أ. توقّف العمل القضائي:

أدّت الحرب إلى تعليق جميع الجلسات القضائية، باستثناء بعض الإجراءات الطارئة التي كانت تُدار بشكل محدود في أماكن بديلة غير آمنة. هذا التعليق تسبّب في تأخير البتّ في آلاف القضايا، بما في ذلك قضايا الأحوال الشخصية، والنزاعات التجارية، والجرائم الجنائية، ممّا أضرّ بمصالح آلاف المواطنين. وقد أفرز التدمير الممنهج للمحاكم والنيابات، إشكاليات تمسّ جوهر الأمن المجتمعي في القطاع، وهي على سبيل المثال:

---

[47] مقابلة إلكترونية أجراها الباحثان مع أشرف نصر الله، 2025/9/8.

◄• من آثار توقّف عمل المحاكم الشرعية:

نتيجة لشلّ عمل المحاكم الشرعية وتعطّلها في قطاع غزة، فقد استغل البعض ذلك من خلال قيام بعض الأزواج باضطهاد زوجاتهم لدفع أموال لهم مقابل الطلاق. ويستغلّ الزوج هذا الأمر لعدم وجود دعاوى تُرْفَع ضدّه؛ كقضايا التفريق مثلاً.[48]

وفي إفادة قدّمتها إحدى المواطنات للباحثَين، والتي تمّت خطبتها قبل بدء الحرب في حزيران/ يونيو 2023، وعاشت جولات النزوح القسري في القطاع إلى أن خرجت إلى مصر، طَلَبَ منها خطيبها تسجيله في كشوفات المسافرين وفق تنسيق بمبلغ وقدره 5 آلاف دولار أمريكي. وبالفعل تمّ تسجيله على حسابها الخاص، وقام باللحاق بها إلى جمهورية مصر العربية، وحين وصوله إلى مصر بدأت المضايقات وإخراج طباعه السيئة الدنيئة نحوها بهدف دفعها إلى طلب الطلاق، إلى أن قامت بطلب الطلاق، لكنه أبى ذلك إلا بعد دفع مبلغ آخر وقدره 5 آلاف دولار أمريكي من أجل أن يطلقها. ثم بعد ذلك رضخت الفتاة وقامت بدفع المبلغ المذكور، إلّا أنّه للمرة الثانية لم يقم بالطلاق، وعاد ليطلب أموالاً جديدة للطلاق.[49] وهي حتى الآن ما زالت مُعلّقة، وذلك كلّه بسبب الاحتلال الإسرائيلي وتعطيله للمحاكم الشرعية، حيث إنّه وبعد انتهاء الحرب لم تتمكن الأخيرة من استعادة خدماتها القضائية بالكامل، فاقتصر عملها على إصدار الأوراق والمستندات الرسمية فقط، مع تعطيل كامل لعملها القضائي نتيجة الأسباب التي تمّ ذكرها سابقاً.

◄• من آثار توقّف عمل المحاكم العسكرية:

أثّرت الحرب بشكل كبير جداً على القضاء العسكري في فترة الحرب، خصوصاً محكمة الميدان العسكرية التي نصّ عليها القانون الثوري. فهذه المحكمة تُشكّل الضمانة الأساسية لحفظ الأمن فترة الحرب، لذلك كان يجب إعمال هذه المحكمة بقوّة، إلّا أنّ همجية الاحتلال، لم تُمكّن القضاء العسكري ممارسة جلسات عسكرية في أثناء الحرب، وإن كان هذا الأمر ليس على إطلاقه؛ فقد يكون هناك أوجه لإعمال محكمة الميدان العسكرية وانعقاد جلساتها بطريقة سريّة تامّة وتصدر أحكام وتُنفّذ.[50]

---

[48] مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع أشرف أبو الشعر، قاضي محكمة الشيخ رضوان الشرعية، غزة، 2025/9/2.

[49] إفادة قدمتها إحدى المواطنات للباحثَين، 2025/9/1.

[50] مقابلة إلكترونية أجراها الباحثان مع تامر القاضي، 2025/9/8.

والخلاصة أنّ الحرب الإسرائيلية أثّرت بشكل مباشر وملحوظ على القضاء العسكري وعلى الأمن المجتمعي بشكل خاص؛ فلم يتم انعقاد أي محكمة عسكرية، والعذر هنا بسبب القوة النارية والقصف الكبير والنزوح القسري المتكرر،[51] ممّا مكّن أحد أخطر الشرائح في المجتمع، وهي فئة المتخابرين مع الاحتلال، من الفرار والاستمرار في التخابر دون رادع قوي.

وعلى الرغم من محاولة بعض الفصائل المسلحة في غزة تصفية هؤلاء المتخابرين عقب انتهاء الحرب مباشرة، إلا أنّ أصواتاً كثيرة وغير بريئة تعالت بضرورة وقف عمليات القتل والاحتكام للقانون ولأجهزة العدالة عندما تكون مستعدة للعمل، الأمر الذي سيتركهم منخرطين في المجتمع يقومون بالأدوار المشبوهة المنوطة بهم.

ب. صعوبة الوصول:

إنّ القيود المفروضة على الحركة والتنقل بين مناطق القطاع، إضافة إلى التدمير الواسع للطرق والبنى التحتية، جعلت من المستحيل على القضاة، والمحامين، والمواطنين الوصول إلى المحاكم، أو حتى إنشاء محاكم مؤقّتة للنظر والبتّ في الأمور المستعجلة، كما في الحروب السابقة، مثل الحالات المتعلّقة بالمنع من السفر، والنظر في إمكانية سفر المواطنين الممنوعين خصوصاً إذا كانوا من المرضى أو مُصابي الحرب، واتّخاذ المقتضى القانوني اللازم لتسهيل سفرهم، فأصبح هناك صدام حتميّ بين الحق في العلاج وتطبيق وتنفيذ الأحكام القضائية والحفاظ على حقوق المواطنين، وانتهاكاً صارخاً لحق التقاضي الذي يُعدّ حقّاً أساسيّاً من حقوق الإنسان.

ج. تأثيرات نفسية:

أثّر تدمير المحاكم والنيابات تأثيرات نفسية تتعلق بشكل مزدوج على العاملين في قطاع العدالة وعلى المواطنين داخل المجتمع؛ فالعاملون في قطاع العدالة، يتعرّضون لضغوط نفسية هائلة بسبب الحرب، ممّا يؤثّر على قدرتهم على أداء واجباتهم بكفاءة، أو حتى محاولة إيجاد وتنفيذ خطط الطوارئ المعدّة مسبقاً لمواجهة الأوضاع المشابهة.

---

[51] المرجع نفسه.

وفي الوقت نفسه، خلّف هذا التدمير آثاراً نفسية وإحباطاً عميقاً في نفوس المواطنين داخل المجتمع الغزي، وفقدان ثقة المواطن بالقضاء، وشعوراً بعدم الأمان القانوني.[52]

4. قتل المحامين وتدمير مكاتبهم:

أثّر التدمير الممنهج لمقر النقابة ومكاتب المحامين واستهدافهم تأثيراً بالغاً وجرحاً عميقاً وضربة في صميم العدالة؛ نظراً لما يلعبه المحامي من دور بارز في ردّ الحقوق لأصحابها وتنظيم السندات والعقود.

ففي أحد الوقائع التي حصلت معنا أنه تمّ تنظيم عقد إيجار لحاصل تجاري لمدة ثلاثة شهور، وبعد انتهاء المدة المحددة قانوناً في العقد، لم يقم المستأجر بالإخلاء من العين المؤجرة مستغلاً توقّف عمل المحامين بشكل رسمي، وتوقّف عمل المحاكم ودوائر التنفيذ وتوقّف عمل أجهزة الشرطة المدنية.[53] وعلى شاكلة هذه الواقعة الكثير من الوقائع المخالفة للقانون.

5. التداعيات القانونية والاجتماعية بعيدة المدى:

إنّ تأثير الحرب على جهات إنفاذ القانون لا يقتصر على الفترة الزمنية للنزاع، بل يمتدّ ليشمل تداعيات بعيدة المدى على كافة نواحي الحياة في القطاع، لأنّه بطبيعة الحال لن ينتهي هذا الظرف الاستثنائي بين ليلة وضحاها، حتى بعد أن توقفت الحرب على غزة، لأن بناء منظومة عدالة متكاملة لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتاجاً لسنوات طويلة من العمل والخبرة التراكمية، ومن التداعيات بعيدة المدى:

أ. تآكل سيادة القانون:

يُعدّ تدمير مؤسسات العدالة والأمن مؤشراً خطيراً على تآكل مبدأ سيادة القانون، وهو المبدأ الذي يقضي بخضوع الجميع للقانون. عندما يتعطّل عمل المحاكم والنيابات، يُصبح المواطن عُرضة للظلم، وتتلاشى فكرة المساواة أمام القانون.

---

52 مقابلة إلكترونية أجراها الباحثان مع أشرف نصر الله، 2025/9/8.

53 مررنا على الصعيد الشخصي بمثل هذه الواقعة، حين تمّ إبرام عقد لحاصل تجاري وسط مدينة غزة خلال الفترة 2024/4/12–2024/7/12.

ب. فقدان الثقة بالمؤسسات:

إن الفشل في حماية هذه المؤسسات، واستمرار عملها، يؤدي إلى فقدان الثقة في قدرتها على توفير الأمن والعدالة هذا الفقدان قد يستمر لفترة طويلة حتى بعد إعادة بنائها، مما يُصعب عودة الاستقرار.

ج. تعقيدات ما بعد الحرب:

بعد انتهاء الحرب، بدأت السلطات تواجه واقعاً صعباً وتحدياتٍ هائلة في إعادة بناء هذه المؤسسات، ليس فقط على المستوى المادي، بل على المستوى الإداري والوظيفي، على صعيد أجهزة الشرطة أو النيابات أو المحاكم.

إنّ إعادة بناء جهاز شرطي متماسك، وتوثيق السجلات، وإعادة بناء الأرشيف، واستئناف العمل القضائي في آلاف القضايا المتراكمة، سيتطلب وقتاً وجهداً وموارد هائلة، وقد يستغرق الأمر سنوات طويلة.

د. تأثيرات على الاقتصاد:

إنّ غياب الأمن والقانون يؤثر سلباً على الاقتصاد، حيث لا يمكن للمستثمرين أو أصحاب الأعمال العمل في بيئة غير مستقرة. كما أنّ تأجيل القضايا التجارية والمالية يُعطّل حركة التجارة، ويُؤدّي إلى خسائر اقتصادية كبيرة.

كما أثّر الوضع الاقتصادي على مؤسسات الدولة من خلال جمع الإيرادات والرسوم والضرائب المتعلّقة بالدعاوى التي تُرفع أمام المحاكم وأمام دوائر التنفيذ وجهات إنفاذ القانون الأخرى.

كما أثّر تدمير المحاكم والنيابات ومكاتب المحامين على الاقتصاد الشخصي لعمل المحامين في القطاع، فقد دُمّرت مكاتب المحامين وتوقّف مصدر دخلهم.[54]

---

54 مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع عمر الضابوس، محامي مزاول أمام المحاكم الفلسطينية، غزة، 2025/9/5.

رابعاً: الأمن المجتمعي وجهات إنفاذ القانون بعد العاصفة:

لقد كشفت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عن مستويات غير مسبوقة من التدمير والكارثة الإنسانية، متجاوزةً بذلك الأبعاد العسكرية والسياسية لتمسّ النسيج الاجتماعي والأمني للمجتمع الغزّي. إنّ هذه الدراسة حول "تحديات تعطيل جِهات إنفاذ القانون" تهدف إلى وضع اليد على الجرح الأعمق، حيث لا يقتصر الأثر على غياب البنية التحتية والمؤسساتية فحسب، بل يمتد إلى انهيار منظومة الأمن المجتمعي، التي تعتمد بشكل أساسي على قدرة الدولة أو السلطة الحاكمة على فرض القانون والنظام.

أسفرت التطورات الأخيرة، التي شملت عمليات عسكرية واسعة ودماراً هائلاً في مختلف أنحاء القطاع، كما أشرنا سابقاً، عن تعطيل شبه كامل لعمل الأجهزة الأمنية المدنية، والتي تعرّضت كوادرها ومنشآتها للاستهداف المباشر، مما أوجد فراغاً أمنياً متّسعاً، وبيئة خصبة لانتشار الفوضى وغياب المساءلة.

◁1. تداعيات التطورات الأخيرة على تحديات إنفاذ القانون: التدمير المنهجي للبنية التحتية الأمنية والإدارية:

إنّ أحد أبرز ملامح العدوان الأخير، كما تمت الإشارة سابقاً، هو الاستهداف الواسع لمقار الشرطة والأمن الداخلي والسجون، مما أدّى إلى شلّ قدرة أجهزة إنفاذ القانون على العمل حتى في الحد الأدنى. لقد تحوّلت هذه الأجهزة إلى مجرد هياكل اسمية، بينما بات الأمن المجتمعي يدار غالباً عبر جهود فردية أو فصائلية غير نظامية، أو عبر لجان طوارئ مدنية تفتقر إلى الصلاحيات والتدريب اللازمين للتعامل مع الجريمة المنظّمة أو النزاعات القبلية المتصاعدة في ظلّ الضغط الداخلي والضغط الإسرائيلي الرافض لأيّ شكل من أشكال السيطرة من قِبل الفصائل المسلّحة في غزة.

هذا التحدي يضع المجتمع الدولي أمام ضرورة الفصل بين وظائف الشرطة المدنية والجهود الأمنية العسكرية للفصائل.

◁2. خطة ترامب لـ"السلام" وتحديات إنفاذ القانون:

لقد طرحت خطة ترامب[55] الأخيرة لإنهاء الحرب في غزة، والتي تتضمن بنوداً تتعلّق بنزع سلاح الفصائل وإدارة القطاع، تحديات ومفارقات عميقة فيما يخص الأمن المجتمعي وإنفاذ القانون.

أ. "غزة منطقة منزوعة السلاح": وهم الأمن أم الواقع؟

تشير الخطة إلى أن تكون غزة "منطقة منزوعة السلاح وخالية من الإرهاب" على حدّ تعبيرهم. ومن منظور الأمن المجتمعي، هذا الهدف يبدو مثالياً، لكن تطبيقه يواجه عقبات جسيمة، ومنها:

- **نزع سلاح الفصائل**: يتطلب هذا البند قوة تنفيذية ضخمة وقراراً سياسياً غير متوافر حالياً من الفصائل، وأي محاولة لتطبيقه بالقوة ستؤدي إلى مواجهات مسلحة جديدة تزيد من الفوضى الأمنية بدلاً من إنهائها، والحل الوحيد لها هو التوافق على تنحية السلاح لمدة زمنية متفق عليها، أو الحل الأصعب وهو البدء بوضع إطار زمني للدخول في مفاوضات حول إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967.
- **تشكيل قوة استقرار دولية**: تتحدّث الخطة عن تشكيل قوة استقرار دولية أو إشراف دولي/ إقليمي. السؤال الأمني الأصعب هو: ما صلاحيات هذه القوة؟ هل ستكون قوة لحفظ "السلام" أم قوة لإنفاذ القانون؟ وهل ستكون قادرة على ملء الفراغ الأمني في مواجهة الفصائل في حال عدم التوافق معها أو الشبكات الإجرامية؟ إنّ رفض نتنياهو لبعض القوات الدولية مثل القوات التركية يزيد من تعقيد المشهد.

ب. مستقبل السلطة الفلسطينية وإصلاحها:

تشير الخطة إلى ضرورة "إصلاح السلطة الفلسطينية" لتضطلع بدور في إدارة القطاع. إنّ إعادة تأهيل أجهزة إنفاذ القانون، وتدريب عناصرها، وتجهيزها للعمل في بيئة ما بعد الحرب، تمثّل حجر الزاوية في نجاح هذا البند. ومع ذلك، يواجه هذا المسار تحديين رئيسيين:

---

[55] خطة ترامب لـ"السلام" في غزة، كما تمّ طرحها مؤخراً في البيت الأبيض في 2025/9/29، مقترحٌ تفصيليٌّ يهدف إلى وقف إطلاق النار الدائم، ونزع سلاح غزة، وإعادة إعمار القطاع، مقابل إطلاق سراح جميع الرهائن وعدد من المعتقلين الفلسطينيين، وتغيير هيكل الحكم في غزة. وقد صُمّمت هذه الخطة على عدة مراحل، وتتضمن بنوداً محددة تتعلق بالأمن والسياسة والمساعدات الإنسانية.

- **شرعية السلطة:** ما تزال شرعية السلطة الفلسطينية في غزة موضع خلاف، مما يحد من فعاليتها في إنفاذ القانون ويجعلها هدفاً سهلاً للمعارضة.
- **التداخل الأمني:** إنّ أجهزة إنفاذ القانون (الشرطة المدنية) يجب أن تكون منفصلة تماماً عن أجهزة الأمن الوقائي والمخابرات مثلاً لتكسب ثقة المجتمع الغزي. إنّ أي محاولة لفرض سلطة أمنية سياسية لن تؤدي إلا إلى تفاقم التحديات الأمنية الداخلية.

ج. الأمن والتعايش السلمي مقابل الإفلات من العقاب:

تتضمن الخطة بنوداً تتعلق بالعفو عن أعضاء حركة حماس الذين "يلتزمون بالتعايش السلمي والتخلي عن أسلحتهم"، بينما تستثني المتورطين فيما أسمته أحداث 7 أكتوبر 2023. إنّ تطبيق هذا البند يتطلب آلية قضائية وأمنية دقيقة لتحديد المستحقين للعفو، وضمان عدم تلكؤ الجانب الإسرائيلي، وهو تحدٍ هائل في بيئة مدمرة ومفتقرة للدعم والتأييد الدولي الذي يمكن أن يشكل ضماناً ملزماً لـ"إسرائيل"، كما أنّ أي تصور لـ"السلام" لا يأخذ بعين الاعتبار المحاسبة والعدالة الانتقالية للجرائم المرتكبة خلال الحرب سيفشل في تحقيق الاستقرار المجتمعي على المدى الطويل، وسيزيد من الشعور بالإفلات من العقاب.

د. الخلاصة: متطلبات التعافي الأمني والمجتمعي:

إنّ البحث حول تحديات تعطيل جِهات إنفاذ القانون هي نقطة بداية حيوية، كما أنّ التطورات الأخيرة وخطة ترامب لـ"السلام" تؤكّدان أنّ إعادة بناء الأمن المجتمعي في غزة لا يمكن أن يتم عبر قرار عسكري أو سياسي خارجي فحسب، بل يتطلب مساراً متكاملاً يقوم على ما يلي:

- **الفصل التام بين الشرطة والقوة العسكرية للفصائل:** يجب إعادة بناء جهاز شرطة مدني ومحترف، غير مسلح بأسلحة ثقيلة، يتّبع معايير دولية ويكون مسؤولاً فقط عن مكافحة الجريمة وحماية المدنيين، بعيداً عن الصراعات السياسية.
- **بناء نظام قضائي مستقل:** لا يمكن إنفاذ القانون بدون وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة، وقادرة على المحاسبة دون خوف أو محاباة أو تحيّز.
- **إعادة بناء الثقة المجتمعية:** يجب أن تبدأ عملية الأمن من القاعدة المجتمعية، من خلال لجان أحياء مؤقّتة تتبع أجهزة الشرطة المستعادة، لضمان مشاركة المدنيين في جهود استعادة النظام.

- **دمج البُعد الإنساني في الأمن**: يجب التعامل مع تحديات الأمن المجتمعي كجزء لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية، حيث إنّ الحاجة والفقر المدقع هما الدافعان الأساسيان لزيادة الجريمة المنظمة.

إنّ قطاع غزة يقف اليوم على مفترق طرق مفصلي ومصيري؛ فإمّا أن يؤدي غياب العدالة والأمن إلى دوامة من الفوضى والعنف، أو أن تنجح الجهود الدولية والمحلية في استثمار فرصة وقف إطلاق النار، مهما كانت هشة، لإرساء أسس أمن مجتمعي مستدام يعيد للسكان الأمل في العيش بكرامة في ظلّ سيادة القانون.

الخاتمة:

ما تزال "إسرائيل" تسير على نهجها التدميري التفريقي الفوضوي الدموي بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقد برزت هذه السياسة الإسرائيلية بشكل كبير ومتعمّد ومدروس منذ بداية الحرب على غزة، من خلال قيام "إسرائيل" بتقويض مبدأ الأمن المجتمعي وبوجه خاص تقويض جهات إنفاذ القانون.

وقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على استهداف جميع أجهزة إنفاذ القانون وتعطيل عملها داخل قطاع غزة، مما أثّر بشكل جليّ على الأمن المجتمعي في القطاع.

على ضوء ما ذُكر في الورقة الراهنة، فقد توصّل الباحثان لتوصيات ومقترحات للتعافي من هذه الأزمة؛ فإعادة بناء قطاع إنفاذ القانون في غزة يتطلب استراتيجية شاملة وواضحة، تُركز على عدة محاور:

- **حشد الدعم الدولي العاجل**: يجب على الحكومة وكافة مؤسسات المجتمع المدني المعنيّة أن تعمل على حشد دعم دولي حقيقي، وتوفير دعم مالي وفني عاجل لإعادة بناء المقرات، وتوفير المعدات والأجهزة اللازمة لجهات إنفاذ القانون، ولن يتحرك المجتمع الدولي أو يوفّر أيّ دعم دون وجود أدوات حقيقية قادرة على إحداث الإعمار والإصلاحات المطلوبة.
- **إنشاء نظام قضائي إلكتروني، والعمل على رقمنة مرفق القضاء، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي**: يجب العمل على إنشاء نظام قضائي إلكتروني آمن لحفظ السجلات والوثائق، لمنع تدميرها في أيّ نزاعات مستقبلية، ومحاولة تفعيل منظومة العدالة بشكل إلكتروني تدريجياً، لأنّه في كلّ الأحوال سيكون أفضل من انتظار بناء أو إنشاء مبانٍ جديدة لإعادة إحياء منظومة العدالة. ويكون ذلك من خلال إنشاء مواقع إلكترونية متخصّصة لتقديم شكاوى المواطنين من أي جريمة

وقعت، وتوثيق ذلك وإرفاق التوثيق داخل الموقع الإلكتروني من أجل العمل على تخزين سجل إلكتروني مؤقّت لما بعد الحرب لمساءلة الخارجين عن القانون.

كما يتعيّن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في عقد جلسات قضائية عن بُعد، ويجب على شركات الاتصال والإنترنت في فلسطين أن تظافر جهودها في هذا الاقتراح، ومدّ السلطات المعنية بشبكات إنترنت ووسائل اتصال قوية تعمل على تسهيل انعقاد المحاكم عن بُعد.

- **تفعيل محكمة الميدان العسكرية بصورة سرية:** نظراً لما لمحكمة الميدان من دور مهم في ظلّ الحرب من خلال شرعية انعقادها ومحاكمة الخارجين عن القانون، يجب أن تقوم السلطات بتفعيل هيئة هذه المحكمة وأن تعقد جلساتها بصورة سرية حفاظاً على قضاة هيئة المحكمة من الاستهداف، وذلك كلّه من أجل تقويض عمل أخطر المجرمين في ظلّ هذه الفترة.

- **تفعيل دور المجتمع المدني:** يجب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، واللجان الأهلية، والمخاتير، في حلّ النزاعات بطرق سلمية، وتسهيل عملية المصالحة المجتمعية، لحين عودة المؤسسات الرسمية إلى العمل بشكل كامل، مع ضرورة أن يكون لرجال القانون والمحامين أدواراً فاعلة ومشاركة حقيقيّة في تفعيل وعمل تلك الوسائل البديلة، حتى يتم الحفاظ على أكبر قدر ممكن من العدالة والالتزام بالقانون.

وفي إطار ذلك، يمكن للمحامين في هذه الفترة القيام بالعديد من الأمور في سبيل تحقيق العدالة؛ من خلال توثيق الانتهاكات والجرائم، فيعدّ ذلك أمراً بالغ الأهمية، ممّا يمكّن المحامي من تسجيل شهادات الضحايا وجمع الأدلة ممّا يضمن عدم إفلات المجرمين من العقاب مستقبلاً. كما يمكن للمحامي تقديم المساعدات القانونية للأشخاص المتضررين، وبجانب ذلك يمكن للمحامي المشاركة في جهود المصالحة بين المتنازعين. كما يلعب المحامي دوراً بارزاً في اقتراح القوانين الجديدة التي تسدّ الثغرات التي نتجت بسبب الحرب الإسرائيلية وبفعل الاحتلال المتعمد.[56]

- **بناء القدرات البشرية:** يجب تدريب وتأهيل الكوادر القضائية والأمنية على التعامل مع الأزمات، وتأمين حمايتهم، وتوفير الدعم النفسي لهم، وإعادة تأهيلهم وظيفياً، وبناء قدراتهم وتجهيزهم للكم الكبير جداً من المهام التي تنتظرهم.

[56] مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع عمر الضابوس، 2025/9/5.

Abstract

The Impact of the Israeli War on Societal Security in the Gaza Strip: A Study on the Challenges of Disrupting Law Enforcement Agencies 2023–2025

Diya' Na'im al-Safadi[57] and Bakr 'Abdul Hamid al-Dabous[58]

The Gaza Strip, a narrow and densely populated coastal enclave, has long been a focal point of geopolitical and security tension. Over the years, the region has endured numerous conflicts that have left deep marks on its social fabric and infrastructure. With each round of military escalation, the crisis of societal insecurity intensifies, extending its impact to law enforcement institutions.

Law enforcement bodies, including the civil police, security services and judicial bodies, represent the fundamental cornerstone of public order and societal stability. However, the disruption of these agencies during the Israeli war has resulted in a profound humanitarian and institutional crisis, significantly weakening the society's capacity for resilience and recovery. These institutions have found themselves caught between the hammer of external destruction and the anvil of internal chaos.

The study reveals that the Israeli occupation has played a direct role in disabling law enforcement by dismantling the formal security infrastructure and destroying courthouses, public prosecution offices and the Bar Association. This has led to

---

[57] Diya' al-Safadi is a Certified legal trainer (P.T.A.), PhD researcher in Public Law. Holds a Master's degree in Public Law from the Islamic University of Gaza (2023). Author of the book *Israel wa al-Zaka' al-Istina'i* (Israel and Artificial Intelligence), 2025. Al-Safadi as also published several peer-reviewed articles and academic papers.

[58] Bakr al-Dabous holds a Master's degree in Public Law from the Islamic University of Gaza (2025). Legal Assistant at the Palestinian Ministry of Finance since 2020, certified legal trainer at the Law and Justice Center in Gaza since 2020, and legal lecturer at the Friends of the International Criminal Court Foundation in Gaza since 2017.

a forced withdrawal of security forces, a collapse in civil safety, the breakdown of the penal system, widespread chaos, total paralysis of the justice apparatus, and the undermining of citizens' rights. The resulting legal and social repercussions have been extensive and long-lasting.

Keywords:

Societal Security	Law Enforcement	Judiciary
Civil Police	Correction and Rehabilitation Centers	Israeli Occupation
	Gaza Strip	